المحلية الصباح
العدد 2305 - السنة الثامنة
الأربعاء 22 محرم 1437 - الموافق 4 نوفمبر 2015
Wednesday 4 November 2015 - No.2305 - 8th Year

«شؤون الإقامة» تضبط 24 مخالفاً للقانون

إستكمالاً للحملات الأمنية المفاجئة التي تشنها أجهزة وزارة الداخلية لضبط مخالفي قانون الإقامة والمطلوبين وبتوجيهات من وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ / مازن جراح الصباح وبإشراف مدير عام الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة العميد/سعود عبدالله الخضر ومتابعة مساعد مدير عام الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة العميد/ عبدالله الرجيب، تمكن رجال الإدارة العامة لمباحث شئون الاقامة (إدارة الخدمات المالية والإدارية) من القاء القبض على 13 مخالفاً لقانون الاقامة وذلك خلال حملة امنية مفاجئة على المقاهي في منطقة السالمية.

كما تمكنت دوريات الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة اثناء تجوالها اليومي وتفقدها لمنطقة الشويخ الصناعية من ضبط 11 شخصاً مخالفاً من الجنسية الآسيوية بعد الاشتباه بهم واستيقاف المركبة التي كانوا يستقلونها.

دعا إلى تطوير منظومة العمل واختصار الدورة المستندية

الصانع: نعتز بقطاع «الخبرة» بالوزارة ورسالته لا تقل عن رسالة «القضاء»

الصانع متحدثاً

جانب من الحضور

قمنا بمخاطبة الجهات المعنية لاعتماد الميزانيات المطلوبة والسعي لتعديل التشريعات اللازمة للقطاع

سأكون خير معين لكم في المطالبة بكل استحقاقاتكم المالية والوظيفية وتوفير البيئة المناسبة لأداء العمل

اكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع اعتزازه بقطاع الخبرة في وزارة العدل والرسالة التي يؤديها الخبراء في هذا القطاع.

وقال الصانع خلال لقاء موسع مع الخبراء الهندسيين والحسابيين في قطاع الخبرة والتحكيم بوزارة العدل امس إن تلك الرسالة لا تقل أهمية عن رسالة القضاء لأن نسبة كبيرة من القضايا المدنية والتجارية والعمالية تعتمد على تقارير إدارة الخبراء.

ودعا إلى تطوير منظومة العمل واختصار الدورة المستندية والاستعانة بما تتيحه التطبيقات التكنولوجية الحديثة

مؤكدا تجاوبه مع كل المقترحات في جوانب النقص في إعداد الخبراء والسكرتارية واعتماد الميزانيات المالية وعنصر التنمية البشرية الذي هو الأساس في عمل الخبراء.

وأشار إلى الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في كل تلك الأمور وفي مقدمتها سد العجز في الخبراء حيث تم الإعلان رسميا عن طلب وظائف خبراء ومعاونين.

ولفت الى قيام الوزارة بمخاطبة الجهات المعنية لاعتماد الميزانيات اللازمة والسعي لتعديل التشريعات اللازمة لقطاع الخبرة والتفكير جديا في إنشاء المحكمة الاقتصادية موضحا أن هناك مساعي جادة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء بذلك الصدد.

والتقى الصانع على كل المقترحات المقدمة والملاحظات القيمة التي استمع إليها عن قرب من الخبراء مؤكدا دعمه ومساندته التامة لكل ما هو في صالحهم والتفكير جديا في منظومة فاعلة لحمايتهم من اي اخطار قد يتعرضون لها اثناء اداء مهامهم.

وأفاد بانه سيكون لهم خير معين في المطالبة بكل استحقاقاتهم المالية والوظيفية وتوفير البيئة المناسبة لأداء عملهم على أكمل وجه سواء من حيث المباني اللازمة او الأثاث المكتبي مؤكدا تمسكه بكل الخبرات الكبيرة المؤهلة في قطاع الخبرة.

ودعا الى تشكيل فريق عمل من الخبراء يصدر به قرار يتولى متابعة ما تم طرحه من مقترحات ويكون في ذات الوقت حلقة وصل بين الوزارة وقطاع الخبرة.

واستمع الصانع الى جميع مقترحات الخبراء لتطوير منظومة العمل وملاحظاتهم حول آلية الاداء المطبقة وما قد يواجههم من عقبات إدارية وفنية وحول الدورة المستندية لملف الخبراء والجوانب الإدارية التي تسهل عملهم ومدى الحاجة الى تقارير مطولة وانتظار مدد طويلة وذلك أسوة بما كان متبعا سابقا مع وجود مكتب للخبراء في قصر العدل يساعد على الفصل في القضايا العمالية والمستعجلة وقضايا السيارات حيث يرغب القاضي في حل تلك القضايا في نفس المداولة.

وشهد اللقاء مناقشة إعادة النظر في بعض التشريعات القائمة ومعالجة النقص الحاد في السكرتارية ومنفذي الطباعة ومشكلة التأخر الشديد الذي يسببه مندوبو الإعلان والخروج من تلك المشكلة باختيار وسيلة أخرى ناجعة.

وبحث اللقاء الاهتمام بعنصر التدريب الخارجي للخبراء لما له من أهميه بالغة في تطوير عمل الخبير واطلاعه على التجارب الدولية التي تسهم في تحديث منظومة العمل والوقوف على ما انتهى إليه الآخرون.

وحضر اللقاء وكيل وزارة العدل بالتكليف الدكتور بدر الزمانان ووكيل وزارة العدل المساعد للخبرة والتحكيم فيصل الخميس ومدير إدارة الخبراء عادل الجاسر.

بدلاً من 9 ديسمبر المقبل

المحكمة الدستورية تحدد غرفة مشورة للنظر في 7 طعون في 11 الجاري

حددت المحكمة الدستورية موعد النظر بالطعون المباشرة وعددها سبعة في غرفة المشورة في تاريخ 11 الجاري بدلا من 9 ديسمبر المقبل.

وقالت المحكمة الدستورية في بيان صحافي امس ان الطعن الاول رقم (2015/6) يخص الطعن بدستورية المادة الاولى الى المادة 34 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل احكام قانون الجزاء رقم 16 والطعن الثاني رقم (2015/7) يخص الطعن في دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم (1970/31) في شان تعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960.

وذكر البيان ان الطعن الثالث رقم (2015/8) يخص الطعن في دستورية الفقرة 2 من نص المادة 2 من القانون رقم 10 لسنة 2003 في شان اصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمرسوم رقم 202 لسنة 2003 بتحديد فئة الضريبة الجمركية على جميع انواع السجائر والتبغ المستورد.

واشار الى ان الطعن الرابع رقم (2015/9) يخص الطعن في دستورية نص المادتين (148 و2/156) من قانون المرافعات والطعن الخامس رقم (2015/10) يخص الطعن في دستورية القانون رقم (2006/46) في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة.

ولفت الى ان الطعن السادس رقم (2015/11) يخص الطعن في دستورية المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والطعن السابع رقم (2015/12) بخصوص الطعن في دستورية نص الفقرة 3 من المادة الثانية من القانون رقم 68 لسنة 2015 في شان العمالة المنزلية

أثناء ورشة عمل نظمتها البيئة بعنوان «الاتجار غير المشروع بالفهد الصياد ..الشيتا»

عبدالله الحمود: التنمية المستدامة والمحافظة على الحياة البرية أصبحت من أولويات الحكومات

العنزي: قانون حماية البيئة نص على تجريم الاتجار بالحيوانات المهددة بالانقراض

الشيخ عبدالله الحمود

الكويت ملتزمة بملاحق الاتفاقية الخاصة بالكائنات البحرية والبرية والنباتات المعرضة للانقراض

حذر المدير العام للهيئة العامة للبيئة ورئيس مجلس إدارتها الشيخ عبدالله الحمود الصباح من التطور المفرط للبشرية في هذه الفترة «الحساسة بيئياً» ما جعل التنمية المستدامة والمحافظة على الحياة البرية من أولويات الحكومات.

جاء ذلك في ورشة عمل نظمتها الهيئة بعنوان (الاتجار غير المشروع بالفهد الصياد ..الشيتا) بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومنظمة الرفق بالحيوان وسكرتاريا اتفاقية (سايتس) المتخصصة بالحيوانات المعرضة للانقراض.

وقال الحمود في كلمته إن حيوان (الشيتا) يعيش اغلبه في افريقيا وبعض اجزاء من إيران ويعتبر اسرع الحيوانات عالميا لافتا الى ان الورشة تهدف لوضع ضوابط لتنفيذ القانون البيئي والبنود الواردة في اتفاقية (سايتس) للحد من الاتجار غير المشروع بالحيوانات وخصوصا (الشيتا).

واضاف ان الورشة تاتي للتعريف بكيفية التعامل مع الاتجار غير المشروع بهذا الحيوان والعمل على تطوير اتفاقية (سايتس) وتطبيق التوصيات الخاصة بالمحافظة على (الشيتا) وزيادة وسائل الاتصال المباشر والتعاون الدولي بهذا الشان ووضع التوصيات للحد من هذه التجارة غير المشروعة.

من جانبه قال نائب المدير العام للشؤون الفنية بالهيئة المهندس محمد العنزي إن الورشة تاتي ضمن التزامات الدول الاعضاء في اتفاقية (سايتس) مضيفا ان الهيئة اقامتها في البلاد في إطار توجهها لتنفيذ بنود الاتفاقية وما جاء في قانون حماية البيئة بهذا الشان.

وذكر العنزي ان قانون حماية البيئة نص في اكثر من مادة على موضوع تجريم الاتجار بالحيوانات المهددة بالانقراض بطريقة غير مشروعة وهو ما يحصل فعلا في دول المنطقة ومنها الكويت التي تعاني من الاتجار غير المشروع والتحايل في إدخال بعض الحيوانات المهددة بالانقراض واقتنائها في البلاد.

ولفت الى ان الكويت ملتزمة بملاحق الاتفاقية الخاصة بالكائنات البحرية والبرية والنباتات المعرضة للانقراض حيث أن معظم الأنواع المذكورة في الاتفاقية غير موجودة أصلا في البلاد.

وقال ان الكويت تعاني فقط من الاتجار غير المشروع بالحيوانات من خلال ادخالها الى البلاد بشكل غير رسمي وبالتالي تكون الدولة معرضة لخروقات في بنود الاتفاقية ما يضع عليها التزامات تجاه ذلك للمجتمع الدولي.

وافاد بان قانون حماية البيئة نص على الالتزام ببنود الاتفاقيات التي وقعتها الدولة ومنها (سايتس) مشيرا الى ان إدخال حيوانات بطريقة غير مشروعة للبلاد عبر بعض المنافذ بأعمار صغيرة جدا وبالتحايل على القانون واقتنائها في بعض المزارع والشاليهات والمنازل حتى تكبر يشكل خطرا كبيرا على المواطنين والمقيمين.

وبين ان الهيئة ستطبق القانون دون تهاون داعيا من لديهم أيا من الكائنات التي تندرج ضمن المهددة بالانقراض او من الكائنات البرية المتوحشة إلى سرعة تسليمها حتى لا يصبحوا عرضة للملاحقة القانونية.

واشار إلى وجود تنسيق مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والشرطة البيئية لاجراء جولات تفتيشية في حال ورود بلاغات بوجود حيوانات مشابهة.

ودعا الجهات المعنية التي تصدر تراخيص الشاليهات والمزارع والجواخير الى القيام بدورها وفق ما نص عليه القانون وابلاغ الهيئة في حال وجود أي من هذه الحيوانات فيها مؤكدا ان التنسيق جار مع هيئة الزراعة لتشكيل فرق تفتيش بعد إصدار اللائحة التنفيذية للقانون.

بدورها اشارت رئيسة الجمعية الكويتية لحماية البيئة وجدان العقاب الى تفشي ظاهرة الاتجار بالحيوانات المفترسة في الكويت ومنها النمر الصياد (الشيتا) لافتة إلى أن هذه الظاهرة باتت مشكلة ليست في الكويت فقط إنما في منطقة الخليج.

بشأن تطوير العلاقات في مجال البحث العلمي وتوثيق روابط الأخوة بين البلدين

وزارتا التعليم العالي في الكويت ومصر توقعان ثلاثة بروتوكولات للتعاون

وقعت وزارتا التعليم العالي في الكويت ومصر امس ثلاثة بروتوكولات للتعاون بشأن (تطوير العلاقات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتوثيق روابط الأخوة بين البلدين).

وقع البروتوكولات عن الجانب الكويتي عميد المعهد العالي للفنون المسرحية الدكتور فهد الهاجري فيما وقعها عن الجانب المصري كل من عميد كلية الآداب بجامعة حلوان الدكتورة سهير عبدالسلام وعميد كلية الآداب بجامعة عين شمس الدكتور سوزان القليني وعميد كلية الآداب لجامعة الاسكندرية الدكتور عباس سليمان.

وحضر حفل التوقيع الذي تم في المكتب الثقافي الكويتي لسفارة دولة الكويت بالقاهرة سفير دولة الكويت سالم غصاب الزمانان ورئيس المكتب المستشار الاستاذ الدكتور فريح العنزي.

واكد الدكتور العنزي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) اهمية تعزيز العلاقات العلمية بين الدول العربية وتبادلها مشيرا الى ان «توقيع مثل هذه الاتفاقيات» ضرورة تهدف الى تعزيز التعاون العلمي والاكاديمي في مجال الفنون المسرحية.

واشاد بالدور الذي يؤديه وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى وجهوده في سبيل الارتقاء بالمؤسسات العلمية الكويتية على اختلافها وبمستوى الدارسين فيها.

وثمن العنزي تلك الجهود المستمرة والمتواصلة من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في الكويت في رفع مستوى التحصيل العلمي والعملي للدارسين الكويتيين في داخل الكويت وخارجها.

من جهته اكد سفير دولة الكويت لدى مصر سالم الزمانان في تصريح مماثل ل(كونا) تميز العلاقات الكويتية المصرية على المستويات كافة ووصفها بانها «علاقات مثالية وذات تعاون وثيق للغاية لاسيما في المجال التعليمي».

واعرب الزمانان عن سعادته بتوقيع بروتوكولات التعاون في المجال المسرحي خاصة ان الكويت ومصر تتميزان بعراقة الحركة المسرحية وتفوقهما في ذلك على مستوى الدول العربية.

وقال ان المسرح الكويتي ذو طابع وتاريخ عريق بين مسارح دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك المسرح المصري مشيرا الى «الايادي البيضاء للاساتذة المصريين والفنانين الكبار ممن ساهموا في تاسيس الحركة المسرحية بدولة الكويت».

جانب من توقيع بروتوكولات التعاون

العنزي: توقيع مثل هذه الاتفاقيات ضرورة لتعزيز التعاون العلمي والأكاديمي في مجال الفنون المسرحية

الزمانان العلاقات الكويتية المصرية «مثالية» وذات تعاون وثيق للغاية لاسيما في المجال التعليمي

واضاف ان توقيع البروتوكولات يعني ان مسيرة التعاون بين الجانبين تسير بخطى ثابتة ونؤكد ان الكويت ومصر بلدان شقيقان يتميزان بعلاقات وثيقة ومتطورة.

واشاد الزمانان كذلك بالجهود المستمرة والمتواصلة التي يقوم بها رئيس المكتب الثقافي الكويتي الدكتور فريح العنزي في سبيل تطوير عمل المكتب ومتابعة الطلبة الكويتيين في مصر والتواصل مع الجانب المصري معربا عن الاعتزاز الكبير بكون الدكتور العنزي من الكوادر العلمية التي تحضر وتحكم وتشرف على الشهادات العلمية في بعض الجامعات المصرية.

ووفقا لبنود البروتوكولات اتفق الطرفان على اضافة مشرف من المعهد بالكويت ضمن لجنة الاشراف على الدارسين الكويتيين في قسم المسرح بكلية الآداب للحصول على درجة الماجستير او الدكتوراه مع اعداد بيان عن الطلاب الكويتيين الدارسين في ذلك القسم مرحلة التمهيدي والماجستير والدكتوراه أو خلال الدراسة بنظام الساعات المعتمدة وموافاة المعهد الكويتي بتقارير دورية.

كما اتفق الطرفان على تبادل استقبال الطلاب في مرحلة البكالوريوس لحضور اسبوع دراسي أو أكثر لبعض المقررات على أن تحسب تلك المقررات ضمن المقررات الدراسية الأصلية في مؤسساتهم التعليمية.

واقر الطرفان كذلك بتفعيل نظام (الاستاذ الزائر) الذي يقضي بتبادل الاساتذة لتدريس فصل دراسي أو جزء منه بين المعهد والأقسام الثلاثة وتبادل الأساتذة المتحنين في مشروعات التخرج لطلبة البكالوريوس.

وفي مجال النشر العلمي اتفق الطرفان على تسهيل سبل النشر العلمي والتحكيم المتبادل في الدوريات المحكمة للجانبين المصري والكويتي فضلا عن تزويد الجانبين بشكل دوري وتلقائي بالاصدارات العلمية من أبحاث وكتب التي يصدرها أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المسرحية المختلفة.

«السكنية» تستدعي الدفعة 14 من المخصص لهم قسائم حكومية بمنطقة المطلاع

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية عزمها توزيع قسائم حكومية في منطقة المطلاع (إن 8) الدفعة 14 تشمل 380 قسيمة بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها على المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 10 يوليو 2003.

ودعت المؤسسة في بيان صحافي المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية بمنطقة المطلاع (إن 8) إلى مراجعة المؤسسة غدا ويوم الاحد المقبل مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة القرعة.

وقالت إنها ستوزع بطاقات الاحتياط يوم الاثنين المقبل الموافق 9 نوفمبر 2015 على أن تجري القرعة يوم الاربعاء الموافق 11 نوفمبر مبينة أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيتم استبعاد اسمه وإدخال الأسماء التي تليه في التخصيص.

ودعت المواطنين المخصصة لهم قسائم حكومية في هذه القطعة ولم ترد أسماؤهم ضمن هذا الكشف الى مراجعة المؤسسة الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن الاحتياط.

ولفتت إلى أن المواطنين الواردة أسماؤهم والذين تعذر عليهم الحضور أو ليس لديهم رغبة في القطعة المعلن عنها لن تدرج أسماؤهم في الدفعات المقبلة الى حين مراجعة إدارة التخصيص في المؤسسة.

وتضم مدينة جنوب المطلاع السكنية الخدمات الأساسية والمباني العامة (المدارس والمراكز الصحية ومراكز الإطفاء ومراكز الضاحية وفروع الجمعيات التعاونية والمساجد).

وتتميز المدينة باحتوائها على مساحات لأنشطة استثمارية وتجارية وفروع لجهات الدولة الخدمية بهدف تلبية حاجة سكان المدينة من جميع الخدمات